التقرير الإقتصادي- الإجتماعي شباط 2011

الملحق: الطاقة في غزة

توقفت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة عدة مرات عن العمل في شهري شباط وآذار 2012 نتيجة لنقص الوقود. هذا الملحق للتقرير الاقتصادي الاجتماعي من مكتب المنسق الخاص لشهر شباط 2012 يلقي نظرة على المدى الطويل في تطوير واردات الوقود الرسمية إلى قطاع غزة منذ آيار 1996، ومبيعات الوقود المسجلة منذُ كانون ثاني 2005.

كان يتم استيراد الوقود إلى قطاع غزة عبر معبر ناحال عوز بالقرب من مدينة غزة حتى تشرين أول 2009، عندما بدأ استخدام معبر كيريم شالوم (كرم أبو سالم) بدلا من ذلك (انظر الرسم البياني ' واردات الوقود إلى قطاع غزة'). ما بين أيار 1996 أيار 2007، كان حجم الاستيراد الشهري في المتوسط حوالي 613 حمولة شاحنة من الوقود، بما في ذلك البنزين والديزل وغاز الطبخ والكاز الابيض والسولار الصناعي. بين حزيران 2007، عندما بدأ فرض الحصار على قطاع غزة ، وحتى أيلول 2009، قبل أن يتم فتح معبر كرم أبو سالم لاستيراد الوقود، وكان المتوسط الشهري 268 شاحنة، ومنذ تشرين أول 2009، فقد بلغ المتوسط الشهري 131 شاحنة.

واردات الوقود إلى غزة

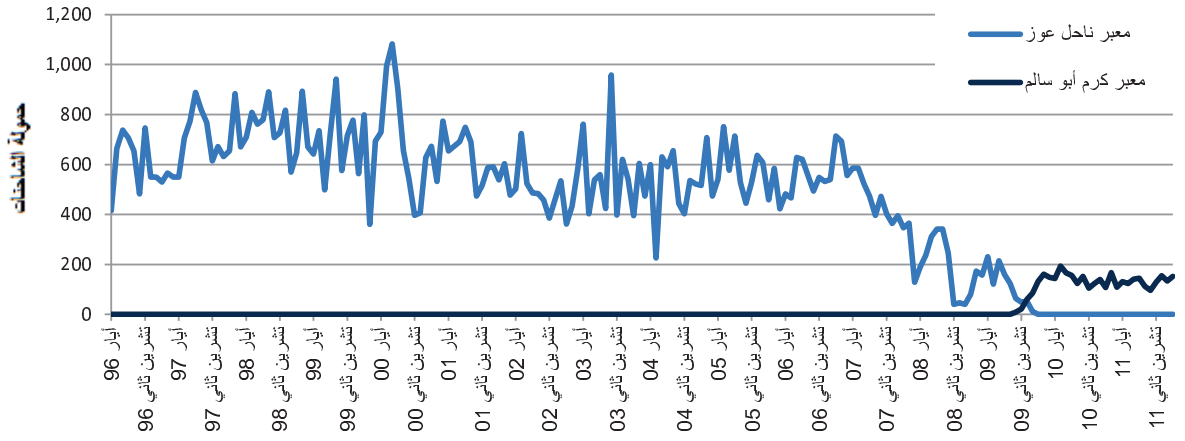

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية الاجتماعية لمكتب الامم المتحدة.

تمشيا مع الاتجاهات السائدة في واردات الوقود، انخفضت مبيعات الوقود المسجلة في قطاع غزة على مدى السنوات. ما بين كانون ثاني 2005 و أيار 2007، وكان المتوسط الشهري 19.3 مليون لترا. و إنخفض هذا إلى 12.4 مليون ليتر بين حزيران 2007 و أيلول 2009، وإلى 3.6 مليون لتر منذ تشرين أول 2009. منذ كانون الثاني 2011، بلغ المتوسط الشهري حوالي 300,000 لترا (انظر الرسم البياني' مبيعات الوقود المسجلة في قطاع غزة'). بالإضافة إلى الواردات والمبيعات الرسمية و المسجلة ، يتم تهريب الوقود من مصر إلى قطاع غزة عبر الأنفاق في رفح.

رسم بياني 2 : مبيعات الوقود المسجلة في قطاع غزة

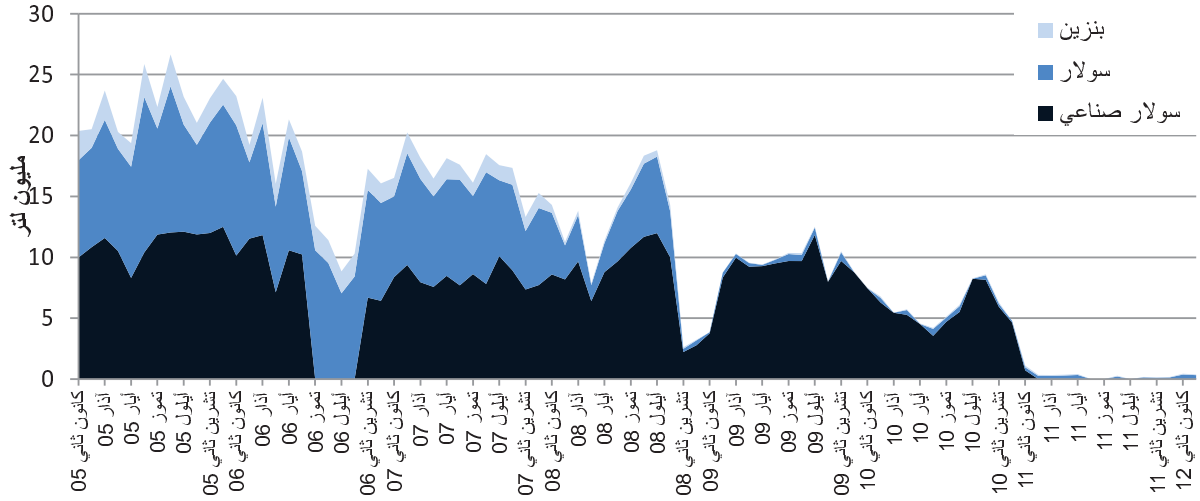

المصادر: قاعدة البيانات الاقتصادية الاجتماعية لمكتب الامم المتحدة والهيئة العامة للبترول.

المصدر الوحيد للكهرباء في قطاع غزة هو محطة توليد الكهرباء في غزة والمولدات الكهربائية الصغيرة الحجم، وكلاهما يعتمد على الوقود لانتاج الكهرباء. تشغيل محطة توليد الكهرباء من استخدام الوقود المستورد من اسرائيل ومصر في كانون ثاني 2011. وأفاد البنك الدولي في آذار 2012[1] أن المحطة لديها القدرة لتوليد 140 ميجاوات ولكن تم تخفيض هذا إلى 30-60 ميغاواط خلال حملة الرصاص المصبوب والصراع في غزة في كانون أول 2008 و كانون ثاني 2009. وبالإضافة إلى ذلك، يتم استيراد ما يصل الى 120 ميجاوات من الكهرباء من اسرائيل، وتم استيراد 22 ميجاوات من مصر في شباط عام 2012. وبالتالي، تصل القدرة الكهربائية حوالي 170 حتى 200 ميغاوات وفقاً لبيانات البنك الدولي، في حين أن الطلب يمكن أن يصل إلى 360 ميغاوات وفقا لبيانات(الأوتشا)[2]. ونتيجة لذلك، يواجه الناس في غزة انقطاع التيار الكهربائي العادي ويعتمدون على المولدات الكهربائية الخاصة. توقفت محطة توليد الكهرباء عن العمل ما بين 14 و 21 شباط ة مرة أخرى في 28 شباط و في 10 آذار 2012[3].

1 البنك الدولي (آذار 2012): "ركود أم إحياء؟ الآفاق الاقتصادية الفلسطينية: تقرير الرصد الاقتصادي إلى لجنة الاتصال ، آذار 2012 "، يمكن الاطلاع عليه في في 15 آذار عام 2012 على موقع www.worldbank.org.

2مكتب تنسيق الشؤون الانسانية(آذار 2012)" الأثر الانساني للكهرباء في غزة وأزمة الوقود" يمكن الاطلاع عليه على الموقع http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_electricity_factSheet_march_2012_english.pdf on 26 March 2012.
البنك الدولي يقدم رقما اقل هو 280 ميغاوت في ذروة الطلب.

3ا ف ب (10 مارس 2012): " توقفت محطة الطاقة في غزة للمرة الثالثة خلال شهر واحد"، يمكن الاطلاع عليه في www.reliefweb.int/node/482066